عبر عن تقديره للجهد الحكومي والشعبي وتعاون الأشقاء والأصدقاء في التخفيف من معاناة المحافظتين

مجلس النواب يناقش تقريراً عن الأضرار التي لحقت بحضرموت والمهرة جراء الأمطار والسيول

صنعاء / سبأ :

ناقش مجلس النواب في جلسته يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي، الأضرار التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة والناتجة عن المنخفض الجوي الاستوائي القادم من المحيط الهندي والبحر العربي والذي تطور إلى عاصفة استوائية امتد مسارها إلى معظم أجزاء البلاد مصحوبا برياح شديدة وأمطار غزيرة وسيول على معظم محافظات الجمهورية خلال الفترة 22 - 24 أكتوبر الماضي مسببة كارثة نتج عنها أضرار بشرية وخسائر مادية جسيمة من طمر وجرف المزارع وتلف الأملاك الخاصة والعامة..

كما تأثرت البنى التحتية التي تعد من أهم المجالات الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي كانت المحافظتان قد شهدتا نقلة نوعية في ذلك انفق عليها المليارات من الريالات سواء ما يتعلق بالطرقات أو الاتصالات أو المدارس أو الوحدات الصحية وغيرها من الخدمات.

وتأتي مناقشة هذا الموضوع بناء على تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالنزول الميداني لمحافظتي حضرموت والمهرة لتقصي الحقائق حول تلك الأضرار التي لحقت بهما.

وقد أشار نواب الشعب في سياق مناقشتهم لتقرير اللجنة إلى أنه أثناء الكارثة قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالنزول المباشر للمحافظتين لمشاركة المواطنين المتضررين مصابهم وأحزانهم جراء ما حل بهم وأشرف على عملية الإنقاذ، ووجه بسرعة الإغاثة بالمواد الغذائية وتوفير المواد الضرورية كالخيام والأثاث والعلاج..لافتين إلى انه كان لمباشرة الأخ رئيس الجمهورية للنزول الميداني المبكر المحفوف بمخاطر أجواء العاصفة الأثر الكبير في استشعار حجم الكارثة وشحذ همم أبناء المجتمع اليمني حكومة وشعبا لتحمل مسؤوليتهم تجاه هذه الكارثه مما كان له الأثر الواضح بسرعة الدفع بعمليات الإنقاذ والإيواء والإغاثة ومعالجة الأضرار وإعادة الخدمات, ولذلك يثمن المجلس ذلك الدور الوطني والإنساني الكبير لفخامة الأخ الرئيس .

وتناول تقرير اللجنة ومناقشات نواب الشعب ما قامت به الحكومة من خلال تشكيل لجنة لإدارة عملية الإنقاذ والإيواء والإغاثة إلى جانب قيادتي المحافظتين والمجالس المحلية فيهما للمساعدة في عملية الإنقاذ والإغاثة وإيواء المتضررين.. وما بذلته من جهود لفتح الطرقات التي جرفتها الأمطار والسيول في معظم مديريات ومناطق المحافظتين, حيث تمكنت خلال فترة وجيزة من إعادة خدمات الكهرباء والاتصالات والمياه بصورة مؤقتة، على أن تتلاحق فيما بعد المعالجات الكاملة لهذه الخدمات .

واستعرض نواب الشعب كل ما تضمنه تقرير اللجنة من جهود بذلت لتحقيق المهمة التي أنيط بها من قبل المجلس, بما في ذلك الزيارات المباشرة للمناطق المتضررة ومراكز الإيواء والنتائج التي استخلصتها والتوصيات المقترحة للمعالجات المطلوبة .

واستمع المجلس إلى إيضاحات مقدمة من وكيل وزارة الإدارة المحلية حول الجهود التي تواصل الحكومة بذلها في سبيل استكمال تقديم التعويضات ووضع التصاميم لإعادة بناء ما دمرته كارثة الإمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة .. مشيرا في هذا الصدد إلى نشاط صندوق الاعمار .

وقد عبر المجلس عن تقديره لجهود الحكومة والجهد الشعبي وتعاون الأشقاء والأصدقاء في التخفيف من المعاناة التي لحقت ببلادنا في هاتين المحافظتين جراء تلك الكارثة.

ودعا نواب الشعب أثناء مناقشاتهم للتقرير وللخطوات التي اتخذتها الحكومة, إلى مزيد من الإجراءات السريعة لإعادة الاعمار ومعالجة الأضرار واستكمال تقديم التعويضات اللازمة للمتضررين وإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي بشكل أفضل مما كانت عليه بالتركيز على استكمال توفير متطلبات المواطنين الأساسية وفي مقدمتها البنى التحتية للحياة وذلك خلال فترة زمنية معينة .

وقد اقر المجلس بعد مناقشات جادة ومسؤولة, تشكيل لجنة برلمانية برئاسة نائب رئيس المجلس محمد علي سالم الشدادي وعضوية رؤساء ومقرري لجنة الخدمات ولجنة الإدارة المحلية ولجنة المياه والبيئة ولجنة الزراعة والري مع إمكانية حضور أعضاء البرلمان من كتلتي محافظتي حضرموت والمهرة لتتولى مع هذه اللجنة مهمة عقد لقاء مشترك مع الجانب الحكومي المختص لدراسة ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول الأضرار التي تعرضت لها هاتان المحافظتان، إلى جانب الأخذ بالآراء والملاحظات الايجابية التي طرحت في هذا الاجتماع, وبلورة ذلك في تقرير تعده اللجنة وتقدمه إلى المجلس مع إعداد برنامج زمني تنفيذي للمهام والأعمال المتبقية والمتعلقة باستكمال معالجة الأضرار الناتجة عن تلك الكارثة الطبيعية وإعادة الاعمار .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق, ووافق عليه.

وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وكيل وزارة الإدارة المحلية .

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء أمس:

إقرار وثيقة الإجراءات المستقبلية للحكومة لتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي

التصديق على وثائق التعاون الموقع عليها خلال زيارة رئيس الوزراء اللبناني لليمن

الموافقة على لائحة تنظيم بيع وشراء منتجات الأحياء البحرية بالمزاد العلني والتسويق

إقرار توزيع بقية منحة قمح الإمارات على الموظفين من الدرجة الرابعة ومادون والمتعاقدين

صنعاء/سبأ:

اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس وثيقة الإجـــراءات التنفيذية للتوجهات المستقبلية للحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي والتوجيهات العاجلة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية للفترة من 2009– 2010م وذلك بعد مراجعة الوثيقة من قبل الوزراء.

وتضمنت الوثيقة مصفوفة الإجـــراءات التـنـفـيـذيـة على مستوى كافة الـــوزارات للمهام الـقـادمـة الـهـادفـة الـى تعزيز اجراءات تطوير الإدارة الحكومية وسياسات الاستثمار وتنمية المناخ العام الجـاذب للاستثمار بما في ذلك المراجعة المستمرة للتشريعات المحفزة لهذه العملية فضلا عن التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة وتكريس السياسات الاقتصادية المحـفـزة للنمو الاقـتـصـادي بما يخدم برامج الحكومة للحد من البطالة والتخفيف من الفقر. كما تضمنت الوثيقة تطوير برامج التنمية البشرية وتأكيد الترابط في العملية التعليمية وتوجيه مخرجاتها بما يخدم متطلبات التنمية وســوق العمل المحلي والخارجي إضافة الى الاستمرار في تنفيذ الخطط الهادفة الى تطوير وتحديث القضاء وتعزيز استقلاليته وتأكيد دوره المحوري في الاستقرار الإجتماعي وخدمة التنمية والاستثمار.

ووافـق المجلس على تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن نتائج زيارة رئيس الوزراء اللبناني لصنعاء يومي 7 و8 مارس الجاري ، حيث تضمن التقرير وثائق التعاون التي تم التوقيع عليها في ختام الزيارة ومنها اتفاقية تأسيس اللجنة العليا المشتركة للتعاون الاقـتـصـادي والعلمي والفني إضافة الى اتفاقية للتعاون القضائي واتفاق التعاون في مجال التوثيق ومذكرة التفاهم في مجال الثروة السمكية والبرامج التنفيذية للتعاون فـي مـجـالات التعليم الفني والتدريب المهني والشئون الاجتماعية والثقافة والسياحة والتربية والتعليم والشباب والرياضة، اضافة الى بروتوكول التعاون الاقتصادي بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمني واتحـاد غـرف التجارة والصناعة والـزراعـة اللبناني. وثمن المجلس النتائج الطيبة التي خرجت بها الزيارة ووجه جميع الوزارات المعنية باتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لما ورد في تلك الوثائق كل فيما يخصه وموافاة المجلس بتقارير عـن مستوى التنفيذ.

ووافـق المجلس على مشروع القرار الجمهوري المقدم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن انـشـاء المتحف الوطني للعلوم ووجه المجلس باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار مشروع قرار إنشاء المتحف الذي سيضم اجنحة لمختلف العلوم ومزودة بالتجهيزات العلمية التي من شانها تطوير وسائل تقنيات تعليم العلوم بالطرق المحسوسة والملـمـوسـة وضـمـن المعايشة للعلوم والظواهر العلمية وتشجيع اكتشاف وتطوير المواهب، فضلا عـن تطوير الـعـرض والترويج لوسائل التقنية الحديثة في تنمية الصناعات الدقيقة واستخدام المـواد الخـام ضمن دعـم فرص الاستثمار والتنمية في بلادنا.

كـمـا وافـــق المـجـلـس على مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسة الأوقاف للتنمية والاستثمار بعد مراجعة من قبل لجنة وزاريـة برئاسة الاخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي ، حيث أكـد المجلس على الـدور الحيوي لهذه المؤسسة في الحفاظ على أموال وأعيان الأوقاف وتنمية مـواردهـا وفـق أسـس شرعية وقانونية ومالية واقتصادية تكفل تحقيق مصلحة الوقف ومقاصد الواقفين والمساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خـلال الحفاظ على أراضـي ومباني الأوقاف والوصايا والترب المخصصة للاستثمار وحسن إدارتها والاستثمار الأمثل لفائض عائدات الاوقاف والوصايا والترب في المجالات التي تجيز الشريعة الاسلامية الاستثمار فيها وتثبيت جدواها الاقتصادية ، مشيرا الى ضـــرورة اختيار الواقفين عبر المنافسة للعمل في المؤسسة.

وأقـر المجلس مشروع لائحة إعـــادة تنظيم المعهد العالي للتوجيه والارشاد ، ووجه باستكمال الاجراءات اللازمة لإصدار اللائحة التي ستسهم بنودها في إعادة تـنـظـيـم المـعـهـد بمـا يضمن جـودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته من خلال الأعداد الجيد والمتوازن للملتحقين علميا وعمليا وتربويا وأخلاقيا ومهنيا وترسيخ الوسطية والاعـتـــدال وتعزيز قدرات الدارسين نحو بلوغ مراتب الاجتهاد ومناهضة حالة الجمود والتقليد إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام حملة الليسانس المتميزين لمواصلة الماجستير والدكتوراه للاستفادة منهم فـي مجالات الـتـدريـس والخـطـابـة والـوعـظ والارشاد والإفتاء.

وتنص اللائحة على استحداث قسم للتدريب يتولى إعـداد وتأهيل الكوادر التي لم تتح لهم فرصة التعليم أو مواصلته وذلك لتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم ومواكبة التطور الـذي تشهده الحياة وتقتضيه طبيعة عملهم.

ووافق مجلس الوزراء على لائحة تنظيم بيع وشراء منتجات الأحياء البحرية بالمزاد العلني والتسويق المقدمة من وزارة الثروة السمكية ، ووجـه باستكمال الاجـراءات القانونية اللازمة لإصـدار هذه اللائحة التي تتكون من 47 مادة موزعة على ستة أبـواب تشمل التسمية والتعاريف وتنظيم عمليات المـزاد العلني وعائدات الدولة وأجور الخدمات وواجبات المحـرج ومالك الساحة وتنظيم أسواق ومحلات بيع منتجات الأحياء البحرية وكذلك الإشراف والرقابة على تلك العملية والاحـصـاء السمكي والأحـكـام الختامية . وتهدف اللائحة إلى تنظيم عملية إنشاء وإدارة مراكز الإنزال وساحات الحـراج وترتيب دور المنتجين والاتحـاد السمكي والجمعيات في الانتاج والتسويق السمكي فضلا عن الاسـهـام في تحقيق التنمية المـسـتـدامـة للمصايد السمكية وترشيد واستغلال الموارد السمكية وتنظيم إدارتها ومراقبة وضبط جودتها وفقا للمعايير والـشـروط الصحية. وتضمنت اللائحة مجموعة من الشـروط لتحقيق صحة عملية المـزاد في بيع المنتجات البحرية منها ان تكون في مراكز الإنزال او ساحات الحـراج المستقر فيه للأوضاع والـشـروط المقرة في هـذه اللائحة وكذلك ان يكون المحـرج مـرخـصـا لـه بـمـزاولـة المهنة اضافة الـى تواجد ممثل عن مكتب الثروة السمكية اثناء عمليات المزاد واجراء عملية وزن وإحصاء للكميات المنزلة واثبات كافة بياناتها وإتمام كافة اجراءات المـزاد وفقا لأحكام هذه اللائحة والتي تسعى ايضا الـى تنظيم جمع البيانات الإحصائية السمكية لـتـأمـين منظومة المعلومات لمختلف الانشطة في هذا القطاع . كما وافـق المجلس على تقرير وزارة النقل بخصوص زيـارة نائب رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة المكلف بـــوزارة النقل والسياحة لبلادنا خلال الفترة من 14 – 16 مـارس الجـاري ، حيث اشتمل التقرير على محضر المباحثات التي تمت اثناء الزيارة وتناولت التعاون بين البلدين الشقيقين في مجال النقل ، واكد المجلس على الاخ وزيـر النقل اتخاذ الإجـراءات اللازمة لتنفيذ ما تضمنه المحضر من اتفاقيات ثنائية لتطوير عملية النقل الجوي وتعزيز التعاون في مجالات التدريب والتأهيل وموافاة الاخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بتقرير حول مستوى التنفيذ ، كما اكد المجلس بقية الـــوزراء تفعيل التعاون مع جمهورية جزر القمر في كافة المجالات الاخرى.

واحـال المجلس تقرير وزارة النقل بشأن طلب انضمام بلادنا الـى بـروتـوكـول عـام 1996م الخاص بتعديل اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمـواد الاخـرى لعام 1972 الى لجنة وزارية للمراجعة والرفع الى المجلس بالنتائج للمناقشة وإقرار ما يلزم.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزارة النقل حول سير العمل في المرحلة الأولى من مشروع مطار صنعاء الدولي ، حيث اوضح التقرير جملة الأعمال المنجزة في مبنى الركاب الجديد والذي وصلت نسبة الانجـاز فيه الـى 44 بالمئة و90 بالمئة للأعمال الخرسانية ، مشيرا الى ان المرحلة الثانية المتمثلة في حقل الطيران والمباني التابعة ستبدأ قريبا حـال الانتهاء من تحليل عروض الشركات والتي من المقرر فتح مظاريفها لبناء وتنفيذ هذه المرحلة في 21 ابريل القادم واكـد المجلس أهمية الخطوات المنجزة ، وشـدد على ضـرورة التسريع بانجاز هـذا المشروع الحيوي والانتهاء منه وفقا للموعد الزمني المعتمد ، وأقـر تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي لتعزيز العوامل المساعدة على الانتهاء من المـشـروع في الموعد المحدد بما في ذلك معالجة اي إشكاليات من شأنها التأثير على عملية التنفيذ.

واطلع المجلس على تقرير نائب رئيس الـوزراء للشئون الداخلية رئيس اللجنة الاشرافية الخاصة بتوزيع معونة القمح المقدمة من دولـة الامـارات العربية المتحدة الشقيقة حول نتائج تنفيذ قرار المجلس بشأن تـوزيـع الدفعة الاولـى والتحضيرات الجارية لتوزيع الدفعة الثانية ، حيث أوضح التقرير ان اجمالي عدد حالات الضمان الاجتماعي المستفيدة من الدفعة الأولى بلغ مليوناً و37 ألفاً و825 حالة على مستوى مختلف محافظات الجمهورية وبنسبة 98 بالمائة وذلـك حتى يوم الثلاثاء الماضي الموافق 20 مارس الجاري

وأشاد مجلس الوزراء بالإجراءات المتبعة لتوزيع الدفعة الأولـى والمعالجات التي اتخذتها اللجنة الاشرافية لتجاوز الاشكاليات التي واجهت عملية التوزيع في بعض المناطق ، ووافـق المجلس على توزيع وصرف الدفعة الثانية من منحة القمح البالغ قوامها 66 ألف طن (ما يعادل مليونا و320 ألف كيس) على العاملين في وحدات الخدمة العامة من الدرجة الرابعة ومـادون وعلى المتعاقدين وذلك وفقاً للآلية والإجـراءات المقترحة مـن قبل اللجنة الاشـرافـيـة.

أشقاءنا الصوماليين.. ابقوا في أرضكم

أثمار هاشم

لايختلف اثنان على إن هجرة الصوماليين إلى اليمن كانت منذ تسعينيات القرن الماضي مع بداية اندلاع الحرب الأهلية هناك ،عقب الإطاحة بنظام الرئيس الصومالي محمد زياد بري ، فكان طبيعياً أن تكون اليمن هي قبلة أولئك اللاجئين الصوماليين، بحكم موقعها الجغرافي وبحثهم عن ملاذ آمن يعيشون فيه.

علينا الاعتراف إن اليمن وبمساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين استقبلت أعدادا كبيرة من أولئك النازحين ، وعملت على توفير مخيمات خاصة بهم لعل مخيم خرز أشهرها ، وان كان هناك حقيقة ينبغي الإشارة إليها ، تتمثل في عدم وجود إحصائية دقيقة لعدد اللاجئين الصوماليين الذين استقبلتهم اليمن حتى اليوم ، وان كان واضحاً أنهم في تزايد مستمر.

إلا إننا وللأسف الشديد بدأنا نعاني من عدة مشاكل من هؤلاء النازحين تتمثل في عدم بقائهم في المخيمات المخصصة لهم ، مع استمرار تدفق الهجرة غير الشرعية ووفاة العديد من أولئك اللاجئين غرقاً في عرض البحر حيث تقذفهم أمواجه إلى الشواطئ اليمنية في حالات إنسانية مأساوية ومؤسفة للغاية ، بعد أن يكونوا قد قضوا أياماً طويلة في عرض البحر، في قوارب صغيرة للغاية لاتتلاءم مطلقاً مع أعدادهم الكبيرة ، وبقائهم بدون طعام أو ماء بناء على أوامر المهربين.

على إن المشكلة الكبرى التي نعاني منها في اليمن كانت في أعمال القرصنة التي يقوم بها الصوماليون في عرض البحر، وما نجم عن ذلك من أضرار كبيرة تعرضت لها اليمن حتى الصياديون اليمنيون البسطاء لم يسلموا من هؤلاء القراصنة الذين حاربوهم في لقمة عيشهم متجاهلين إن اليمن هي من احتضنت أقاربهم الفارين من المعارك التي كانت تدور رحاها هناك إلا أن ما دفعني للكتابة الآن ، هو الحادث الذي جرى مؤخراً قبالة السواحل اليمنية وتحديداً على رصيف السياح في منطقة التواهي بعد أن تم انتشالهم وان كان شيئاً مخزياً بالفعل أن تقوم سفينة فرنسية بقطرهم أحياء بعد تلقيهم نداء استغاثة عن تعطل محرك ذلك القارب ليغرقوا على بعد مسافة صغيرة من الشاطئ وما نجم عن ذلك من حالات وفاة وجرحى.

وهنا أود التوقف قليلاً عند هذه الحادثة الأخيرة لا لتسليط الضوء على عملية الإنقاذ وكيف تمت؟ إذ أفاد شهود عيان عن قيام سائحة فرنسية كانت على الشاطئ بدور كبير في عملية الإنقاذ بعدما ذهبت سباحة لإنقاذهم إلى جانب سيارة الإسعاف والمطافي التي هرعت إلى مكان الحادث إلى جانب مساعدة بعض الشباب الذين كانوا موجودين هناك ، وهبوا لمساعدة الغرقى ، ولكني أود أن أشير إلى إن هذه الهجرة غير الشرعية التي تمت ، جاءت بعد أن تم انتخاب رئيس صومالي جديد، وكذا حكومة جديدة في ظل حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها الصومال مؤخراً. ما يعني إن الهجرة إلى اليمن ليست الحل الأمثل لترسيخ دعائم الدولة المدنية الجديدة في الصومال بل انه مع استمرار الهجرة لليمن قد تصبح الصومال أرضا بدون شعب فيما يبقى شعبها مشرداً لاجئاً ليس في اليمن فحسب ، وإنما في كافة أنحاء العالم .

لذا اعتقد انه حان الوقت لأن يبقى أبناء الصومال في أرضهم ومحاولة إعادة إعمارها من جديد ليس من اجلهم ، وإنما لأجل الأجيال القادمة ، وفي ذات الوقت على الحكومة الصومالية الجديدة أن تعمل على ترغيب أبنائها بالبقاء فيها وإيقافها لعملية الهجرة المستمرة فالإنسان مهما شرق أو غرب لابد له أن يعود يوماً لوطنه.